

■ مجلس الشعب يناقش مشروع قانون الأحزاب :

الغاء أمانات ولجان الاتحاد الاشتراكي حل الحزب اذا لم يحصل على ٢٠ مقعداً

يناقش مجلس الشعب في اجتماعه يوم ٢٨ مايو الحالي اقتراحا بمشروع قانون الأحزاب السياسي . وقد وزعت الأمانة العامة للمجلس المشروع على الأعضاء لدراسته . ويضمن في صيغته النهائية التي اقترنها اللجنة التشريعية الغاء أمانات الاتحاد الاشتراكي ولجانه وتنظيماته فيما عدا التنظيم النسائي وتنظيم الطلائع . وما يصدر بتحصيده وتنظيمه قرار من اللجنة المركزية . ونص المشروع على انه يشترط لتأسيس أي حزب سياسي ، عدم تعارض مبادئ وأهداف الحزب وبرنامجها مع مبادئ الوحدة الوطنية أو النظام الاشتراكي الديمقراطي ، وتميز برنامج الحزب تميزاً جوهرياً عن برامج الأحزاب القائمة وقت الإخطار عن تأسيس الحزب وعدم قيام الحزب على أساس طبقي أو طائفي أو فئوي أو جغرافي أو على أساس التفرقة بسبب العقيدة الدينية أو العنصر أو الجنس . وعدم انطواء وسائل الحزب على إقامة أية تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية . وعدم قيام الحزب كذراع لحزب في الخارج . ويجب تقديم إخطار كتابي إلى أمين اللجنة المركزية ، عن تأسيس الحزب



مركز الأهرام للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات

موقعا عليه من خمسين عضوا من اسنانه المؤسسين بشرط أن يكون من بينهم عشرون عضوا من أعضاء مجلس الشعب على الاقل ، وترفق بهذا الاخطار جميع المستندات المتعلقة به ، وبصفة خاصة النظام الداخلى للحزب واسماء اعضاءه المؤسسين وبيان اموال الحزب ومصادرهما والمصرف المودعة فيه واسم من يتوب من مؤسس الحزب فى اجراءات تأسيسه .

ويعرض الاخطار عن تأسيس الحزب على لجنة تشكل برئاسة امين اللجنة المركزية وعضوية وزراء العدل والتخطيط السياسية والشعبية والداخلية وثلاثة من غير المنتهين الى اى حزب سياسى من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين ولجنة خلال ثلاثين يوما من تاريخ عرض الاخطار بتأسيس الحزب عليها الاعتراض بقرار مسبب على تأسيسه ويجوز لطالبي التأسيس الطعن فى هذا القرار امام محكمة القضاء الادارى .

ونص المشروع على ان الحزب يعتبر منحلا بقوة القانون اذا لم يحصل على عشرين مقعدا فى مجلس الشعب فى اية انتخابات عامة لاحقه لتأسيسه ،

وتؤول اموال الحزب المنحل الى الجهة التى تحددها اللجنة المركزية .

ونص المشروع على ان « يستهدف الاتحاد الاشتراكى العربى برئاسة رئيس الدولة ، دعم الوحدة الوطنية عن طريق الحفاظ على تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية وتوطيد السلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى وتعميق الاشتراكية الديمقراطية ، وتتولى هذه الاختصاصات اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، والتى تشكل برئاسة رئيس الدولة وعضوية كافة اعضاء مجلس الشعب ، ورؤساء وممثلى النقابات المهنية والاتحاد العام للعامل والنقابات العمالية والاتحادات التعاونية واتحادات الغرف التجارية والصناعية . ورؤساء وممثلى التنظيم النسائى وتنظيم الطلائع واتحادات الكتاب والطلاب والمجلس الاعلى للصحافة والمجلس الاعلى لاتحاد الاذاعة والتلفزيون » .

وابقى المشروع على التنظيمات السياسية الثلاثة الحالية وهى حزب مصر وحزب الاحرار وحزب التجمع الوطنى .